

*
موشيه ماخوفرتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني:
وجهة نظر اشتراكية**

في خضم الجدل صاحب الدائر منذ فترة بشأن الحل النهائي الممكن أو المرغوب فيه للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، والمتمحور حول "الدولتين" أو الدولة "ثنائية القومية" أو "الدولة العلمانية الديمقراطية الواحدة" وغير ذلك من حلول، يبرز على استحياء صوت يأتي من ماض بعيد نسبياً، يرفض هذه الحلول جميعها، باعتبارها غير ممكنة عملياً ولا يمكن أن تكون عادلة ومنصفة، حتى لو افترضنا جدلاً أنها ممكنة نظرياً، وي طرح بدلاً منها حلاً يذكّرنا بالاشتراكية والوحدة العربية، محاججاً في أنهما يشكّلان، متضافرين، السياق الوحيد الذي يمكن أن ينتج منه في نهاية المطاف حل نهائي عادل ومنصف للنزاع. وقد يبدو مثل هذا الحل بعيد المنال أيضاً، لكنه، في قناعة من يطرحه، لا بديل منه.

هذا الصوت هو صوت موشيه ماخوفر الذي ننشر فيما يلي جزءاً من دراسة مطولة له لم تُنشر بعد، وهي تتضمن تحليلاً عميقاً لجوهر النزاع بين الفلسطينيين والعرب وبين الحركة الصهيونية وإسرائيل، وعرضاً تفصيلياً للحلول المتداولة بشأن سبل حله، وتفنيداً ثاقباً لها، ورؤية بعيدة المدى إلى الحل الذي يعتقد المؤلف أنه الحل الوحيد الكفيل بإنتاج تسوية دائمة وعادلة نسبياً ومنصفة.

موشيه ماخوفر هو واحد من أبرز مؤسسي وقادة ماتسبين - المنظمة الاشتراكية في إسرائيل. والآراء والمواقف التي يعبر عنها في هذه المقالة تعكس أيضاً آراء ومواقف منظمة ماتسبين التي، كما يذكر كثيرون من مناضلي الستينيات والسبعينيات الفلسطينيين والعرب، لفتت الأنظار إليها بقوة، قبل اختفائها من الساحة في أوائل الثمانينيات، بتحليلاتها الثاقبة لطبيعة المشروع الصهيوني الخاصة، ومعاداتها له عقيدة ودولة، ومواقفها الجريئة ضد أفعال وسياسات ومقاصد إسرائيل العدوانية والعنصرية، وبمناصرتها لحقوق الشعب الفلسطيني.

* من أبرز مؤسسي وقادة ماتسبين - المنظمة الاشتراكية في إسرائيل.

** هذه المقالة نسخة منقحة عن مقالة نُشرت في: Weekly Worker, no. 757 (February 19, 2009).

ترجمة عن الإنجليزية: نسرين ناصر.

ولا يتسع المجال هنا للتعريف بهذه المنظمة وتاريخها وما آل إليه أمر قادتها وأعضائها بعد اختفائها، ونحيل من يعنيه الأمر إلى موقعها الإلكتروني (<http://www.matzpen.org/index.asp?p=140>)، ونكتفي بالحاق مقالة ماخوفاً بوثيقتين تبينان مواقفها تجاه النزاع الفلسطيني/ العربي - الإسرائيلي، وكيفية حله.

معظم الأحيان عن إبداء وجهة نظر اشتراكية نقدية مستقلة، ويرضون بالسير خلف هذا أو ذاك من أصناف القومية الراديكالية. فالمواقف المستقلة مثل تلك التي تنادي بها هذه المقالة، والتي كانت تتبناها شرائح واسعة من اليسار الثوري وتدافع عنها سابقاً، هُجرت أو دخلت ببساطة في طي النسيان، ولذلك يجب إعادة تأكيدها.

المبادئ

سأبدأ بالجزء الأقل إثارة للجدل: المبادئ التي يجب أن تستند إليها تسوية عادلة ودائمة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، أي الشروط الدنيا التي عليها تليبيتها.^٢

العنصر الأكثر أساسية من أجل التوصل إلى تسوية حقيقية للنزاع هو اجتهات السبب الجوهري: يجب إبطال مشروع الاستعمار الصهيوني. وهذا لا يعني نزع التصهيّن عن إسرائيل فحسب، بل أيضاً نبذ الادعاء الصهيوني أن لليهود عامة، الذين يشكلون "أمة شتات" مزعومة، حقاً خاصاً في "أرض إسرائيل"، لا بل عليها. فهذا الادعاء ليس فقط تقنياً بمفعول رجعي للاستعمار الصهيوني السابق، بل يطلب فعلياً القبول بحق دائم مزعوم في مزيد من "التجمعات السكنية" في المستقبل، الأمر الذي يعني مزيداً من الاستعمار والتوسع. فهذا الزعم المستحيل يحول دون بلوغ تسوية حقيقية للنزاع. وهذا الشرط السلبي الأساسي يجب استكماله بالشروط الإيجابية الآتية:

أولاً: المساواة في الحقوق، وهي لا تشمل فقط المساواة في الحقوق الفردية للجميع، بل أيضاً،

لم تُكتب هذه المقالة بقصد أن تكون مناظرة جدلية ضد الصهيونيين والإمبرياليين - الاشتراكيين وأنصار الأيديولوجيات الرجعية المماثلة، كما أنها لا تستهدف جمهوراً ليبرالياً أو تقدمياً واسعاً. إنها موجهة تحديداً إلى الاشتراكيين الأصليين، ولذلك يمكنني أن أعتبر بعض الأمور من المسلمات. لهذا لن أتوقف عند تحليل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي عرضت له في أماكن أخرى، ولا سيما في المحاضرة التي ألقيتها بتنظيم من صندوق أمييل وملبورن في سنة ٢٠٠٦. لكنني أود أن أتوسع في الجزء الثاني من تلك المحاضرة، والذي تطرّق بإيجاز شديد إلى تسوية النزاع. وسأعتبر من المسلمات أيضاً أننا، نحن الاشتراكيين، لا نرفض فقط مختلف أيديولوجيات الاستعمار والظلم، بل القومية بمختلف أشكالها أيضاً، بما في ذلك الأيديولوجيا القومية لشعب مظلوم يناضل في سبيل التحرر الوطني. صحيح أن جميع الاشتراكيين الأصليين يوافقون في المبدأ على هذا المفهوم الأخير، إلا إنهم لا يتقيدون به دائماً في الممارسة السياسية. ومن السهل جداً الانزلاق من دعم نضال من أجل التحرر الوطني - وهذا واجبنا الأكيد كاشتراكيين - إلى قبول الأيديولوجيا القومية البورجوازية، أو البورجوازية الصغيرة، التي تعتنقها القيادة التي هي على رأس ذلك النضال. فالاشتراكيون الذين لا يريدون - عن حق - أن يظهروا في صورة استعلائية عبر إلقاء المواعظ عن بعد على الجماهير المظلومة، بشأن كيفية تسيير نضالها وعبر عرض برنامج جاهز عليها، يتخلون في

من الدولة إلى الدولتين، وبالعكس

أُنشئت منظمة التحرير الفلسطينية في سنة ١٩٦٤ على يد جامعة الدول العربية، وظلت جوفاء تتحكم فيها الأنظمة العربية حتى شباط / فبراير ١٩٦٩ عندما تسلمتها "فتح" (حركة التحرير الوطني الفلسطيني) بقيادة ياسر عرفات. وأصبحت المنظمة برئاسة عرفات مظلة لحركة التحرير الفلسطينية العلمانية التي تضم "فتح" والعديد من المجموعات الأخرى الأصغر حجماً.

منذ سنة ١٩٦٩ حتى سنة ١٩٧٤، أطلقت منظمة التحرير الفلسطينية دعوات واضحة لا لبس فيها، إلى تحرير كامل فلسطين واستعادة الأراضي التي كانت تابعة لها قبل سنة ١٩٤٨ - وهي لا تشمل فقط الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين احتلتها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، بل إسرائيل نفسها أيضاً - وإنشاء "دولة ديمقراطية علمانية" وحدوية فيها.

لكن منذ سنة ١٩٧٤، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تبدل موقفها، وبحلول الثمانينيات، وافقت على ما يُعرف بـ "حل الدولتين"، أي دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية (بما في ذلك الجزء الشرقي من القدس) وقطاع غزة، تكون إلى جانب إسرائيل. وهكذا رضخت منظمة التحرير الفلسطينية وقبلت بالتخلي - على الأقل في المستقبل المنظور - عن المطلب الفلسطيني بالسيطرة على أكثر من ٧٨٪ من أراضي فلسطين قبل سنة ١٩٤٨، ورضيت بنسبة الـ ٢٢٪ المتبقية.

وقد أدى هذا في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سنة ١٩٩٣، والذي عكس التفاوت الشديد في توازن القوى بين الجانبين. وعلى الرغم من أنه كان هناك انطباع بأن الاتفاق سيقود إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، فإن هذا الأمر لم يذكر فعلياً في النص، ولم تقطع إسرائيل مثل هذا الالتزام، بل إن الاتفاق اكتفى بإنشاء "سلطة فلسطينية"، ووافقت إسرائيل على الانسحاب على مراحل من جزء غير محدد من الأراضي التي

وبالأهمية نفسها، المساواة في الحقوق الجماعية والوطنية للمجموعتين القوميتين المعنيتين فعلياً، أي العرب الفلسطينيين والعبريين الإسرائيليين. يجب أن نصرّ على هذه النقطة باعتبارها حداً أدنى من الشروط الضرورية لأن الاشتراكيين لا يستطيعون أبداً أن يقبلوا بأن يكون هناك عدم مساواة وطنية أو حظوة وطنية لهذه المجموعة أو تلك.

ثانياً: حق العودة، أي الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم الأم، وفي إعادة تأهيلهم والتعويض كما يجب عن خسارتهم لأموالهم وأرزاقهم. إنه حق بديهي جداً ولا يحتاج إلى تبرير. وفي الواقع، فإن الحجة الوحيدة التي تساق ضد هذا الحق هو أنه يهدد "الطابع اليهودي" لإسرائيل، أو بصريح العبارة، تركيبها الإثنوقراطية كدولة استيطانية. لكن القبول بهذه الحجة هو استسلام للأيديولوجيا الصهيونية.

ما السبيل إلى تطبيق هذه المبادئ؟ وما هو الإطار السياسي الضروري لتطبيقها؟

لا أدعي، عبر الإجابة عن هذين السؤالين، أنني أتبرع بإسداء نصيحة للجماهير الفلسطينية بشأن ما يجب أن تناضل من أجله. وليس في نيّتي أن أقلد العادة التي درج عليها بعض الجهات اليسارية المكونة من الأشخاص الذين ينصبون أنفسهم في الطليعة فيروحوون يوزعون عن بعد على حركات لم تطلب منهم هذه الخدمة، برامج جاهزة تنطبق على جميع الحالات.

لكن لا يجوز للاشراكيين أن يرضوا بأن يكونوا صدى للمطالب التي ترفعها هذه القيادة الوطنية الفلسطينية أو تلك، وإنما يتعين علينا أن نجري تحليلنا المستقل الخاص للمشكلة، ونستخلص استنتاجنا الخاص بشأن التسوية التي يجدر بنا دعمها والمطالب التي ينبغي لنا رفعها.

ويقع على عاتقنا بصورة خاصة أن نكون واضحين بشأن العلاقة بين تحرر الشعب العربي الفلسطيني والنضال من أجل الاشتراكية. هل هما مسألتان منفصلتان أم مترابطتان؛ وإذا كانتا مترابطتين، فكيف ذلك؟

لقد دفع هذا بعدد متزايد من الفلسطينيين إلى العودة إلى فكرة إقامة دولة وحدوية في كامل فلسطين كما كانت قبل سنة ١٩٤٨.

صندوق فلسطين

اكتفى معظم الاشتراكيين حول العالم -

على غرار معظم الداعمين الليبراليين للحقوق الفلسطينية - بتأييد واحد من هذين الشعارين: يطالب البعض بتطبيق "حل الدولتين" في فلسطين مقسمة، مع إقامة دولة عربية فلسطينية إلى جانب إسرائيل، بينما يدعو آخرون إلى تطبيق "حل الدولة الواحدة" في فلسطين غير مقسمة. وبصورة عامة، فإن مؤيدي الصيغتين لا يتوقفون للتفكير بتأن في الأسئلة عن مدى إمكان تطبيق "الحل" المفضل بالنسبة إليهم بطريقة توفر تسوية حقيقية للنزاع، وعن الأوضاع التي تتيج ذلك، وإنما يكتفون بالبقاء إلى حد كبير في دائرة الأفكار التجريدية، ومن المنظار التجريدي، يمكن فعلاً تصوّر تسوية عادلة ومنصفة في إطار "الدولتين" كما في إطار "الدولة الواحدة".

فيما يتعلق بإطار "الدولتين"، فإنه يجب أن يكون مختلفاً جداً عن أي تسوية تملك احتمالاً جدياً، ولو كان ضئيلاً جداً، في أن تطبق في المدى القصير إلى المتوسط. فما هو مقترح الآن ويجري التفاوض عليه بصورة متقطعة بين القوى المعنية على أساس أنه مشروع "الدولتين"، لا يمت إليه بأي صلة، وإنما هو أقرب إلى مشروع دولة ورع دولة: إسرائيل مهيمنة تملك حصة الأسد من الأراضي وتسيطر على جميع الموارد المائية الحيوية تقريباً، ومجموعة غير مترابطة من الجيوب الفلسطينية التي لا يمكنها أن تتمتع بأكثر من سيادة رمزية. ولن يتيح ذلك أي إمكان لتطبيق حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، كما أنه لن يعالج الطبيعة العنصرية لإسرائيل: دولة يهودية إثنوقراطية تتعرض فيها الأقلية العربية الفلسطينية (التي تشكل نحو خمس السكان) لتمييز حاد وحرمان شديد.

احتلتها في سنة ١٩٦٧، وأرجى الاتفاق بشأن الحدود النهائية ووضع القدس ومسألة اللاجئين الفلسطينيين إلى موعد لاحق. وفي غضون ذلك، أبقت إسرائيل على سيطرتها على الموارد المائية الحيوية في فلسطين بكاملها، بما في ذلك الأجزاء التي انسحبت منها، واحتفظت أيضاً بالسيطرة على السكان في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية، فاستمرت في ممارسة الفيتو لتحديد من هم الأشخاص الذين يعتبرون مقيمين شرعيين في هذه المناطق. والأهم من ذلك، لم تقطع إسرائيل أي تعهد بوقف استعمارها للأراضي المحتلة، بل إن استعمار هذه الأراضي (ما عدا بعض المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية) استمر، في الواقع، على قدم وساق، وتسارع خلال أعوام "عملية أوسلو". ومنذ ما قبل اغتيال يتسحاق رابين (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥)، ماطلت إسرائيل في احترام التزاماتها المنصوص عنها في الاتفاق، ولم تنفذ أي انسحاب إضافي من الأراضي المحتلة، وبعد اغتياله، أصبح اتفاق أوسلو حبراً على ورق. وباتت السلطة الفلسطينية عاجزة، ولم يبق لها من دور سوى ضبط السكان الفلسطينيين بالنيابة عن إسرائيل.

وبحلول ذلك الوقت، كان قطاع غزة تحوّل إلى السجن المفتوح الأكبر في العالم؛ وأدى الاستعمار الإسرائيلي المتسارع للضفة الغربية إلى تقسيمها إلى سلسلة من الجيوب الفلسطينية المنفصلة التي تحيط بها كتل من المستوطنات الإسرائيلية^٢. وبما أن الاحتمال ضئيل في أن تبدي أي حكومة إسرائيلية في المستقبل القريب استعداداً وقدرة على قلب هذه الوقائع على الأرض، فإنه لم يعد هناك أي أفاق واقعية لإقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي تتمتع بسيادة حقيقية ولو على نسبة الـ ٢٢٪ المتبقية من فلسطين. وفي الواقع، إذا أنشئ ما يُسمى الدولة الفلسطينية في الأوضاع الحالية، فإنه لن يكون أكثر من مجرد سلسلة من الأراضي المحجوزة للفلسطينيين على طريقة الأراضي المحجوزة للهنود في الولايات المتحدة، والخاضعة كلياً للسيطرة الإسرائيلية.

بالاعتراف وتتمتعان بحقوق جماعية متساوية.

مقارنة تشبيهية

إن الصيغتين - ما يُعرف بـ "حل الدولتين" و"حل الدولة الواحدة" - هما برأبي، مضللتان، وينبغي للاشركيين الامتناع من المناداة بتطبيق هذه أو تلك. وأود في معرض المحاججة التي سأسوقها دفاعاً عن هذه الفرضية، التطرق إلى مقارنة تشبيهية، وأنا لا أفعل ذلك بهدف تدعيم حجتي، فالمقارنة التشبيهية لا تحسم الأمور نهائياً، لكنني أمل بأن تسهّل على الاشركيين تتبّع البنية المنطقية التشبيهية لحجتي.

فجميع الاشركيين الأصيلين (وهذا يستثني بالتأكيد الستالينيين)، يدركون أن شعار "الاشتركية في بلد واحد (روسيا)" كان كارثياً، بل إنه في الواقع، استُخدم غطاءً وتبريراً لبعض أشجع الفظائع في القرن العشرين؛ لكن حتى لو لم يكن الاشركيون على علم مسبق بما سيحدث، فإنه كان خطأ فادحاً من جانبهم أن يدعموا هذا الشعار عندما رُفِع أول مرة.

لكن لماذا؟ ما كان الخطب في رؤية عن روسيا اشتراكية، حتى لو كانت معزولة؟ لا شك في أن الاشتراكية في بلد واحد أفضل من ألا يكون هناك اشتراكية على الإطلاق.

حسناً، لم يكن هناك بالتأكيد خطب في تلك الرؤية في حد ذاتها، ولو أمكن تحقيق الاشتراكية حتى في روسيا معزولة، لكان هذا جيداً جداً، لكنه لم يكن ممكناً؛ لقد كانت صيغة محض طوباوية منذ البداية، ولذلك كان لا بد لأي محاولة لتطبيقها من أن تلقى نهاية كارثية.

فالاشتركية في بلد واحد، روسيا، كانت رؤية طوباوية محكوماً عليها بالفشل لسببين مترابطين: أولاً، كان المستوى الاقتصادي - الاجتماعي للتطور، وميزان القوى الطبقيّة داخل الإمبراطورية الروسية، مناوئين لإنشاء نظام اشتراكي هناك. ثانياً، الرأسمالية هي نظام عالمي في مختلف

لكن يمكن بالتأكيد تصوّر مشهد مختلف تماماً: دولتان تتشابهان في الحجم وتملكان حصصاً عادلة من الموارد، حيث ينال الفلسطينيون حقوقهم المستحقة، وتُطبّق المساواة الوطنية. أمّا بالنسبة إلى إطار "الدولة الواحدة"، فإن هذا ليس خياراً واقعياً في الوقت الراهن، إلاّ بالتأكيد في الشكل الحالي الظالم إلى أقصى الحدود حيث تحكم دولة واحدة، إسرائيل، فلسطين بكاملها مع خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال العسكري.

لكن مجدداً يمكن تصوّر فلسطين غير مقسّمة ومختلفة جداً حيث يُسوّى النزاع فعلاً. وقد حاول البعض وضع مخطط مفصّل من هذا القبيل، بما في ذلك مسودة دستور لفلسطين غير مقسّمة في المستقبل.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن "الدولة الديمقراطية العلمانية" كما اقترحتها منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٩/١٩٧٠، لن تقدّم حلاً دائماً وحقيقياً للنزاع، وبعض من يكررون هذه المقولة كأنها تعويذة، لا يتوقفون للتفكير في الجمع الغريب والذي يبدو غير ضروري بين كلمتي ديمقراطية وعلمانية، إذ كيف لدولة ديمقراطية ألا تكون علمانية؟ بالتأكيد، لا يمكن أن تكون الدولة الثيوقراطية ديمقراطية. لكن أيديولوجيي "فتح" القوميّين البورجوازيين الذين ابتدعوا هذه العبارة قصدوا شيئاً محدداً جداً من خلال صفة "علمانية". فالذي أرادوا التعبير عنه هو الرؤية فيما يتعلق بفلسطين عربية حيث يحصل "اليهود" (إلى جانب المسيحيين والمسلمين) على مكانة فردية متساوية وحرية العبادة كطائفة دينية، لكن من دون أن يجري الاعتراف بهم كمجموعة قومية. هذا هو المعنى الذي تضمنته كلمة "علمانية": فهي لم تُستخدم نقيضاً لـ "ثيوقراطية"، وإنما نقيض لـ "ثنائية القومية".^٥ وبالتالي فإن الهدف من استخدام هذه الصيغة كان التملص من واقع وجود قومية عبرية.

لكن من الممكن تماماً تخيل فلسطين غير مقسّمة حيث تحظى الجماعتان القوميتان

وينقل [المؤرخ اليوناني] ثوكيديدس في رواية يُستشهد بها كثيراً، الكلام الذي تقشعر له الأبدان الذي قاله أبناء أثينا لأبناء جزيرة ميلوس: "القوي يفعل ما يستطيعه والضعيف يعاني ما يجب أن يعانيه". وهنا ربما نطرح علامة استفهام عن النصف الثاني من هذه الجملة، وما إذا كان يعني قبول الظلم من دون كفاح أو مقاومة، إذ حتى الضعيف يستطيع اتخاذ تدابير دفاعية. لكن النصف الأول صحيح بلا أدنى شك. ما الذي يمكن أن يحفز القومية العبرية، أو أغليبتها، للتخلي عن موقعها المتميز والمهيمن والظالم الذي تتمتع به حالياً؟ أي وسائل إكراه أو إقناع، أي مزيج من الضغوط والوعود، أي عصي وجزرات تستطيع تحقيق هذا؟

للأسف، لا وجود لمزيج كهذا، إذ لا تتوافر وسائل كافية داخل فلسطين ما قبل سنة ١٩٤٨ التي تخضع الآن بكاملها للحكم الإسرائيلي. ومن أجل توضيح هذه النقطة أكثر، سأقارن الوضع هناك بالوضع في جنوب إفريقيا في أواخر حقبة الفصل العنصري. لقد درستُ في مكان آخر الاختلافات بين نموذجي دولة الاستعمار ودولة المستوطنين من ناحية اقتصاداتهما السياسية المختلفة في الجوهر^٦، وكان لهذا الاختلاف الأساسي نتائج عميقة على ميزان القوى.

أدى الاستعمار الجنوب إفريقي الذي استند إلى استغلال قوة العمل لدى السكان الأصليين، إلى تحوّل المستوطنين إلى شبه طبقة من المستغلين، وكانوا يشكلون أقلية صغيرة من مجموع السكان، بينما كان المضطهدون الأغلبية الساحقة. وانخرطت حركة التحرير في نوع من المقاومة المسلحة، لكن ذلك لم يؤدِّ دوراً أساسياً في وضع حد للفصل العنصري، ولم يكن بحاجة إلى ذلك بمعنى من المعاني. فالتفوق العددي الضخم لغير البيض كان في ذاته تهديداً كبيراً، ولو ضمناً، لم يتمكن المستوطنون من تجاهله إلى ما لا نهاية، أو الاستمرار في الأمل بهزمه. وفضلاً عن ذلك، كان المستوطنون يعتمدون على قوة العمل لدى غير البيض، إذ على الرغم من مظاهر الفصل

الأحوال، ولا يمكن إطاحته في بلد واحد، بل على الأقل في منطقة واسعة من العالم. ولذلك أعتبر على سبيل المقارنة التشبهيّة أن "حل الدولتين" و"حل الدولة الواحدة" للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني مشويان كلاهما بعيوب أساسية. فهما، على الرغم من أن كلا منهما يمكن أن يُقدّم، لدى وضعه في صيغة ملائمة، رؤية مقبولة وحتى جذابة، تجريديان وطوباويان بالدرجة نفسها، لأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع ضمن حدود فلسطين ما قبل سنة ١٩٤٨، كما أن صندوق فلسطين في حد ذاته، سواء أعيد تقسيمه إلى جزأين أو جُمع من جديد في قطعة واحدة، ليس وعاءً يمكن تسوية النزاع في داخله بصورة عادلة ودائمة، وذلك لسببين مترابطين:

أولاً، ميزان القوى داخل فلسطين ما قبل سنة ١٩٤٨ - بين القوميتين، أي المستوطنين اليهود والعرب الفلسطينيين الذين هم سكان البلد الأصليين - مناوئ لأى تسوية عادلة للنزاع. ثانياً، النزاع متجذر بقوة في السياق الإقليمي للشرق العربي، ولا يمكن حله على الأرجح بمعزل عن هذا السياق، ومن دون حدوث تحوّل عميق في المنطقة برمتها.

ميزان القوى الداخلي

سأكون صريحاً جداً. لا ينبغي للاشتراكين أن يقبلوا من دون اعتراض أي ترتيب أو مشروع غير عادل، فما بالكم بدعمه، لكن اقتراح مخطط عادل محض طوباوي لا يفيد بشيء، وقد يكون غير مسؤول أيضاً.

ولذلك يقع على عاتق كل من يقترح تسوية عادلة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أن يُقدّم، أو على الأقل يحدد، الخطوط العريضة للاستراتيجية التي يجب اتّباعها لحمل القوميتين على التقيد بالتسوية المقترحة. والجانب الأقوى، أي العبريين الإسرائيليين، هو الأكثر إثارة للإشكالية إلى حد كبير.

العنصري، فإن النزاع الاستعماري كان داخلياً، ضمن المنظومة الاقتصادية - الاجتماعية لجنوب إفريقيا. فاقتمادياً، لم يكن في إمكان المستوطنين الاستمرار في الوجود بمفردهم، إذ كانوا أقل عدداً بكثير من سكان لا يمكن قمعهم إلى ما لا نهاية، ولم يكن ممكناً الاستغناء عنهم اقتصادياً. وفي هذا الوضع، لم يستطع قادة المستوطنين رفض الصفقة السخية التي عرضتها عليهم حركة التحرير.

ولقد تمكنت إسرائيل إلى حد كبير من جعل نزاعها مع الفلسطينيين خارجياً [أي عكس ما كانت عليه الحال في جنوب إفريقيا]، الأمر الذي يتيح لها إدارته من خلال اللجوء إلى قوتها العضلية المتفوقة بأشواط كبيرة. وربما تتمكن المقاومة الفلسطينية - أكانت مسلحة أم غير عنيفة - من خوض نضال دفاعي، لكنها لا تملك بمفردها إمكاناً واقعياً لدفع إسرائيل إلى التخلي عن المشروع الاستعماري الصهيوني وتقاسم فلسطين على قدم من المساواة، سواء في دولتين أو دولة واحدة.

ونظراً إلى التفاوت الكبير بين القوى الداخلية، وضعت شريحة واسعة من القادة الفلسطينيين الذين ينتمون إلى البورجوازية والبورجوازية الصغيرة، ثقتها في الضغوط الخارجية التي من شأن القوى الكبرى ممارستها على إسرائيل، وعلقت الآمال عليها. وفي الواقع، فإن القوة الكبرى الوحيدة التي تستطيع فعلاً ممارسة ضغوط حاسمة على إسرائيل هي الولايات المتحدة، القوة العالمية المهيمنة، التي تتمتع بتأثير لا يوازيها في الشرق الأوسط، والتي تعتمد عليها إسرائيل للحصول على الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري الحيوي. وقد سعى هؤلاء القادة الفلسطينيون لمحاباة

الولايات المتحدة وأصبحوا أتباعاً للمعسكر الأميركي، كأنهم يسدون سلفة لها من أجل الضغط على إسرائيل، لكنهم لم يحصدوا سوى نتائج هزيلة جداً. وهذه ليست مصادفة: فإسرائيل هي الساعد الأيمن للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهي شريك صغير لها ومنفذ إقليمي يساعد على إبقاء أنظمة الشرق العربي في حالة خضوع تام للإمبريالية الأميركية.^٧ وقد تفرض الولايات المتحدة على إسرائيل، نظراً إلى طبيعة العلاقة بينهما، القيام ببعض التنازلات الصغيرة نسبياً، لكن هذه التنازلات لن تصل أبداً إلى درجة

على النقيض من جنوب إفريقيا، فإن الاستعمار الصهيوني اختار عمداً عدم الاعتماد على قوة العمل لدى السكان الأصليين الذين تعرضوا للإقصاء، وللتطهير العرقي كلما كان ذلك ممكناً. ومثلما هو الأمر في البلاد الأخرى حيث طُبِّق نموذج مماثل من الاستعمار، فإن المستوطنين لم يتحولوا إلى شبه طبقة صغيرة نسبياً، وإنما صاروا قومية استيطانية جديدة مع هيكلتها الطبقيّة الخاصة الشبيهة بتلك الموجودة في مجتمعات رأسمالية حديثة أخرى.

خلال حرب ١٩٤٧-١٩٤٩، تعرّض معظم السكان العرب الفلسطينيين في الأراضي التي صارت "إسرائيل"، للتطهير العرقي، وهكذا بات العرب الفلسطينيون داخل الخط الأخضر (حدود إسرائيل التي فرضها الأمر الواقع من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٦٧) أقلية (يشكلون الآن نحو ٢٠٪ من السكان). أمّا في المنطقة الكاملة التي تحكمها إسرائيل حالياً، فهناك تكافؤ عددي تقريبي بين القوميتين: المستوطنين اليهود العبريين والعرب الفلسطينيين الأصليين.

لقد استعمرت إسرائيل أفضل الأراضي في الضفة الغربية المحتلة التي عُزل سكانها العرب الفلسطينيون في جيوب عدة، وتهدف السياسة الإسرائيلية إلى احتواء هذه الجيوب والسيطرة عليها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى جيب قطاع غزة المنفصل الذي يضم كثافة سكانية عالية. وتعمل إسرائيل على تنفيذ هذا الهدف بالوكالة، حيثما يمكن، وذلك عبر استخدام نخبة مطيعة من العملاء. وليس للأشخاص المحتجزين في هذه الجيوب تأثير اقتصادي يُذكر في إسرائيل، فهم لا يؤدون دوراً

الحدود الحالية للبلاد الثلاثة، جزءاً من بلد واحد (إيالة): سورية الكبرى أو الشام.^{١٠} وعقب الحرب العالمية الأولى، نكث الإمبرياليون البريطانيون بالوعد الذي كانوا قطعوه بالسماح للولايات العربية التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية المهزومة بأن تكون موحدة (كما طالبت بذلك الحركة القومية العربية الوليدة). وبدلاً من ذلك، عمدوا مع الإمبرياليين الفرنسيين إلى تقسيم الحوزات العثمانية السابقة وإعادة ترتيبها بما يتماشى مع مصالحهم ومخططاتهم. وقُسمت سورية الكبرى تحديداً إلى جزأين. وفي سنة ١٩٢٢، "أقنعت" عصبة الأمم بمنح فرنسا انتداباً على الجزء الشمالي (سورية ولبنان حالياً)، بينما مُنحت بريطانيا انتداباً على الجزء الجنوبي الذي عُمد باسم "فلسطين". (كلمة "عُمد" في محلها هنا، إذ إن الاسم ومفهوم إنشاء بلد بهذا الاسم كانا جزءاً من تقليد مسيحي أوروبي، وليس من تقليد محلي).

وكان هذا هو التقسيم المصيري الأول. لكن في تلك المرحلة، كانت فلسطين لا تزال تضم أيضاً أراضي شاسعة ولو قاحلة في معظمها، شرقي نهر الأردن، أي فلسطين الضفة الشرقية. ومن المهم الإشارة إلى أن القرار الذي اعتمده عصبة الأمم في ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٢٢، والذي قضى بمنح بريطانيا انتداباً على فلسطين، نصّ صراحة على أنه يتعين على بريطانيا تسهيل الاستعمار الصهيوني، وأورد نص القرار إعلان بلفور بحذافيره. وفي الواقع، فإن النص بكامله يوحي كأن أحد الأهداف الأساسية للانتداب - وضمناً إنشاء البلد المسمى "فلسطين" - هو إنشاء "وطن قومي" لليهود.^{١١}

بيد أن المادة ٢٥ من صك الانتداب استثنّت فلسطين الضفة الشرقية، فهي تنص على الآتي: "يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترحى أو توقف تطبيق ما تراه من فقرات هذا الانتداب غير قابل للتطبيق على الأحوال المحلية السائدة..."

استناداً إلى هذا الاستثناء، عمد وزير

التخلي عن السيطرة الإسرائيلية والقبول بحقوق الفلسطينيين، مع العلم بأنه لا تسوية للنزاع من دونهما.

وهنا، لا مفر من الاستنتاج أن جميع المخططات الرامية إلى تسوية النزاع ضمن الحدود الضيقة لفلسطين هي محاولات عقيمة، كما أنها تنم عن عدم إدراك للوقائع التاريخية.

كيف وُجد صندوق فلسطين

إن الأيديولوجيا القومية الفلسطينية البورجوازية والبورجوازية الصغيرة تُقدّس الوطن الفلسطيني وتعتبره جنة مفقودة يجب استعادتها، لكن الواقع التاريخي هو أن فلسطين، ككيان منفصل، هي في ذاتها جزء كبير من المشكلة. فالنكبة وقعت خلال حرب ١٩٤٧-١٩٤٩ مع التقسيم الرديء لفلسطين، لكن جذورها تعود إلى إنشاء فلسطين على يد القوى الإمبريالية في تقسيمين سابقين. وهذا التاريخ نصف المنسي يرتدي أهمية حاسمة، وسأعرضه بإيجاز. من العصور القديمة حتى الحرب العالمية الأولى، كانت كلمة Palestine - من اللاتينية Palaestina - تُستخدم حصرياً تقريباً من طرف المسيحيين الأوروبيين.

خلال ١٢ قرناً من الحكم الإسلامي،^{١٢} لم يكن هناك وجود لفلسطين ككيان جغرافي أو إداري منفرد، فما بالكم بالوجود السياسي، وإنما كانت جزءاً لا يتجزأ من سورية (بلاد الشام): وحتى التسمية "فلسطين" (تعريب كلمة Palaestina) لم تكن تُستعمل إلا في حالات نادرة جداً.^{١٣} أما في المرحلة الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية، فقد كان النصف الجنوبي تقريباً لما أصبح لاحقاً فلسطين الانتدابية يتألف من سنجق القدس المنفصل والخاضع مباشرة لسلطة الباب العالي في إستانبول، بينما كان النصف الشمالي يتألف من سنجقين تابعين لولاية بيروت. وكانت السناجق الثلاثة، إلى جانب سورية ولبنان والأردن بحسب

تقع في أساس التحالف الوثيق بين الصهيونية (والدولة الصهيونية) ورعاتها الإمبرياليين المتعاقبين وشركائها الكبار. وكان هذا واضحاً منذ البداية، فقد كتب القيادي الصهيوني اليميني فلاديمير جابوتنسكي في مقالته الشهيرة "الجدار الحديدي" (*The Iron Wall*) (١٩٢٣):

حددت القومية العربية لنفسها الأهداف عينها التي سعت لها القومية الإيطالية، مثلاً، قبل سنة ١٨٧٠: التوحيد والاستقلال السياسي. وبصريح العبارة، فإن ذلك يعني طرد إنجلترا من بلاد ما بين النهرين ومصر، وطرد فرنسا من سورية، وربما أيضاً من تونس والجزائر والمغرب. إن دعمنا مثل هذه الحركة، ولو عن بعد، سيكون انتحاراً وخيانة، فنحن نعمل في ظل الانتداب الإنجليزي؛ كما أن فرنسا أيدت في سان ريمو إعلان بلفور^{١٢}. لا يمكننا المشاركة في مؤامرة سياسية هدفها طرد إنجلترا من قناة السويس والخليج الفارسي، والقضاء بالكامل على فرنسا كقوة استعمارية.

إن منع حدوث التوحيد القومي العربي هو حجر زاوية في الاستراتيجية السياسية - العسكرية الإسرائيلية، ولهذا لم تأل إسرائيل جهداً لهزم القومية العربية العلمانية بقيادة جمال عبد الناصر الذي رفع لواء التوحيد العربي المناهض للإمبريالية، والذي التفّت الجماهير العربية حوله بحماسة شديدة.

في سنة ١٩٥٧، كتب دافيد بن - غوريون الذي كان آنذاك، كما في سنة ١٩٤٨، رئيس حكومة إسرائيل، عن حملة سيناء (التسمية الإسرائيلية لحرب السويس التي وقعت في سنة ١٩٥٦):

كان الهدف الآخر لحملة سيناء تحجيم الديكتاتور المصري، ويجب عدم التقليل من أهمية هذا الأمر. وبما أنني أتولى مسؤولية الأمن منذ ما قبل تأسيس الدولة، فإن همّاً خطراً كان يقضّ مضجعي. نحن على علم بحالة الحكام العرب المتدنية وفسادهم، وهو

المستعمرات البريطاني الشهير ونستون تشرشل إلى تقسيم فلسطين في أيار/ مايو ١٩٢٣. وكان هذا فعل التقسيم الثاني، وهكذا أصبح الجزء الواقع في الضفة الشرقية إمارة منفصلة أطلق عليها اسم "إمارة شرق الأردن"، وحكمها عبدالله بن الحسين الذي كان رجل بريطانيا، وهي اليوم المملكة الأردنية. ومنذ ذلك الوقت، بات الجزء المتبقي (الضفة الغربية) - الذي يتألف من ٢٢,٦٪ فقط من فلسطين الكبرى التي لم تعمّر طويلاً - والذي طبقت عليه بالكامل أحكام الاستعمار الصهيوني التي نص عليها صك الانتداب - يُعرف حصراً بـ "فلسطين". وهذا الكيان الذي خلقته الإمبريالية، والذي نُحت وشُدب صراحة كي يكون مرتعاً للاستعمار الصهيوني، وُجد كبلد خاضع للانتداب البريطاني لـ ٢٥ عاماً فقط: ١٩٢٣-١٩٤٨. والمفارقة هي أنه البلد الذي يشار إليه أحياناً بـ "فلسطين التاريخية"، بينما ينم عن غياب مذهب للوعي التاريخي!

نكبة ١٩٤٧-١٩٤٩ محفورة في عمق الذاكرة الجماعية الفلسطينية، لكن يجب ألا ننسى أيضاً الترتيبات الجغرافية الاستعمارية الخاصة التي فُرِضت على المنطقة في مجال تقسيم الأراضي قبل جيل واحد، والتي هيأت الساحة للنكبة. والحديث عن "فلسطين التاريخية" يولد انطباعاً خاطئاً بأنها كانت كياناً حقيقياً تكرر بفعل وجوده لمدة طويلة.

التوحيد القومي العربي

إذاً، كان إنشاء فلسطين جزءاً من التدبير الإمبريالي عقب الحرب العالمية الأولى، الذي منع عمداً توحيد الشرق العربي، الأمر الذي شكل نكثاً بالوعود التي كانت بريطانيا قطعتها خلال تلك الحرب. فالقوى الإمبريالية كان من مصلحتها أن يكون العالم العربي مقسماً: فالأمة المنقسمة يسهل السيطرة عليها واستغلالها. كما أن الأمة العربية المنقسمة هي أيضاً مصلحة حيوية للمشروع الصهيوني، وهذه المصلحة المشتركة هي التي

لإرساء أسس التنمية المتوازنة، الأمر الذي يتيح تحقيق الطاقات الغنية الهائلة التي تتمتع بها هذه المنطقة. وبالمناسبة، وبينما نُقبل على مرحلة ستشهد نزوباً متدرجاً للنفط الخفيف والمستخرج بسهولة، فإن قيمة الترسبات النفطية الكبرى المتبقية في المنطقة، ستستمر في التزايد.

وهكذا، يستحيل بالتأكيد أن نتوقع بالتفصيل الشكل الذي ربما يتخذه التوحيد القومي العربي، لكن يمكن إعطاء بعض التوقعات العامة. من الواضح تماماً أنه يتعين على اتحاد عربي ديمقراطي أن يكون لامركزياً إلى حد كبير، وأن تكون له بنية فدرالية مع درجة ملاءمة من الاستقلال الذاتي المحلي، وذلك لسببين:

أولاً، على الرغم من جميع القواسم التاريخية واللغوية والثقافية المشتركة في مجمل العالم العربي، فإن هناك قدراً كبيراً من التنوع المحلي الذي لا يمكن أن نُسقط عليه ديمقراطياً هيكلية دولة مركزية. ولهذا السبب أيضاً، ربما يجب أن يتخذ التوحيد شكل اتحاد كونفدرالي يربط بين اتحادين فدراليين فرعيين مختلفين: اتحاد الشرق العربي (المشرق)، واتحاد الغرب العربي الشمال إفريقي (المغرب).

ثانياً، ثمة تفاوت كبير في حجم السكان بين البلاد العربية المتعددة، فعدد سكان مصر وحدها يصل إلى ٨٢ مليون نسمة (وفي تزايد...)، الأمر الذي يشكل نحو ثلث سكان المشرق العربي بكامله. وعدد سكان السودان ٤٠ مليون نسمة تقريباً. وهكذا، يتركز نحو نصف سكان المشرق العربي (ونحو ثلث سكان العالم العربي بأسره) في وادي النيل وحوله. ومن جهة أخرى، يضم بعض البلاد العربية التي لها لهجاتها وأعرافها الخاصة وتاريخها الخاص، عدداً صغيراً من السكان. وعليه، فإن هيكلية دولة مركزية من شأنها أن تكون غير متوازنة إلى حد غير مقبول، بحيث يبتلعها مركز سكاني كبير واحد ويسيطر عليها، بينما تعترض عليها حكماً المناطق الأخرى. وما إخفاق الجمهورية العربية المتحدة التي أنشئت بطريقة غير مدروسة سوى درس

أحد الأسباب الأساسية لضعفهم العسكري، لكنني كثيراً ما كنت قلقاً إزاء احتمال بروز رجل استثنائي، مثل أولئك الذين برزوا في قبائل جزيرة العرب في القرن السابع، أو في تركيا عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى مع صعود مصطفى كمال الذي رفع معنويات الأمة وعزز ثقتها بنفسها وحولها إلى أمة مقاتلة. هذا الخطر لا يزال موجوداً، وقد بدا كأن ناصر هو ذلك الرجل. ليست مسألة بسيطة أن الأولاد يرفعون صورته عالياً في مختلف البلاد الناطقة باللغة العربية، وتحجيمه إنجاز سياسي عظيم. لقد جرى تحجيمه في بلده كما في البلاد العربية الأخرى، وفي البلاد الإسلامية ومختلف أنحاء العالم.^{١٣}

وواقع الأمر هو أن إسرائيل فشلت في تحقيق هذا الهدف في سنة ١٩٥٦، إلا أنها حاولت من جديد ونجحت في سنة ١٩٦٧.

لكن إسرائيل ليست المسؤولة الوحيدة عن إخفاق القومية العربية البورجوازية الصغيرة في توحيد الأمة العربية. فمحاولة توحيد مصر وسورية - الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨-١٩٦١) - والتي لم تعمّر طويلاً، ولقيت مصيراً بائساً، تُظهر عجز الطبقات الوسطى العربية عن قيادة توحيد ديمقراطي دائم بكل معنى الكلمة.^{١٤}

بناءً على ذلك، فإن التوحيد القومي الذي أنجز في أوروبا عن طريق الثورات البورجوازية، ينتظر (إلى جانب مهمات ديمقراطية أخرى) ثورة مستقبلية تقودها الطبقات العاملة كي يتحقق في العالم العربي.

والتوحيد لا يقضي به التاريخ الماضي فحسب، بل أيضاً واقع أن العالم العربي يشكل مساحة لغوية - ثقافية واحدة، ولو أنها متنوعة، ووحدته الثقافية حقيقة واقعة تعززها إلى حد كبير وسائل الاتصال الحديثة. وهو أيضاً ضرورة اقتصادية حيوية، فالعالم العربي في وضعه الراهن المقسّم والمفكك يعاني جزءاً توزيع متفاوت للسكان والموارد الذين يجب جمعهم معاً

تحذيري بهذا الصدد.

هزمننا، انضموا إلينا وتقاسموا معنا الأشياء العظيمة التي نستطيع إنجازها معاً.

عندئذ يمكن تسوية النزاع الإسرائيلي -

الفلسطيني عبر استيعاب المجموعتين القوميتين

داخل الاتحاد الفدرالي الإقليمي. وهكذا يحتل

الشعب العربي الفلسطيني مكانه إلى جانب

المكونات الأخرى في الأمة العربية، ويمكن أن

يُعرض على العبريين الإسرائيليين عضوية

متساوية مع التمتع بكامل الحقوق الوطنية،

وفقاً لشروط مطابقة لتلك المعمول بها في حالة

القوميات غير العربية الأخرى الموجودة داخل

العالم العربي (الأكراد، والسودانيون الجنوبيون).

هل سيكون التصور المقترح هنا مشروع

دولة أم دولتين؟ سيكون الاثنان معاً، ولن يكون

أياً منهما. سيكون مشروع دولة واحدة بمعنى

أنه سيتم استيعاب المجموعتين القوميتين،

كعضوين اتحاديين، في دولة واحدة، لكن تلك

الدولة الواحدة لن تكون فلسطين؛ ستكون اتحاداً

إقليمياً، وسيكون مشروع دولتين بمعنى أن كل

واحدة من المجموعتين القوميتين سيكون لديها

كانتون خاص بها (بالمعنى السويسري للكلمة)،

أو لاند (بالمعنى الألماني الفدرالي) حيث تشكل

أغلبية السكان. لكن لا فائدة من إقامة كيان

سياسي وسيط بين هذين الكانتونين والدولة

الفدرالية، فما بالكم بكيان حدوده هي حدود

ما يُسمى فلسطين "التاريخية" التي أنشأها

الإمبرياليون البريطانيون في سنة ١٩٢٣.

إن هذه التسوية المقترحة للنزاع الإسرائيلي -

الفلسطيني لن تعيد إيجاد ذلك الإقليم السيء

الطالع ككيان وحدوي أو ثنائي، وإنما ستحل

مكانه، وكذلك مكان دولة إسرائيل الصهيونية.^{١٥}

ولا يمكن إنجاز التحرير الحقيقي لفلسطين من

دون ثورة إقليمية تحرر فلسطين "التاريخية" عبر

إحالتها إلى ذمة التاريخ.

أمّا بالنسبة إلى الحدود، فإن محاولة رسمها

الآن ستكون عقيمة وسابقة لأوانها، لكن يجب ألا

تتطابق مع أي خطوط ترسيم وُجدت حتى الآن.

وعندما يحين الوقت، فإنها ستحدّد ديمقراطياً

إطار لتسوية النزاع

إن ثورة عربية ناجحة، والتوحيد القومي الذي

يجب أن تحمله معها، هما الأفق الوحيد لتغيير

ميزان القوى وإجراء تصحيح جذري لعدم التكافؤ

الذي يتصف به هذا الميزان حالياً. إنه كابوس

الصهيونية. فالدولة الاستيطانية لن تعود حينئذ

في مواجهة عالم عربي مفكك تحكمه نخب فاسدة

ومتذللة وخاضعة لأسياد إسرائيل الإمبرياليين،

وإنما ستجد نفسها وسط أمة عربية موحدة تكاد

تحيط بها من كل جانب، وسيطلق العنان للطاقة

الهائلة الكامنة داخل الجماهير العربية التي

ستتحرك تضامناً مع الجزء الفلسطيني الأسير من

الأمة العربية. والحليف الأقرب والأكثر حماسة

للجماهير الفلسطينية هو الطبقة العاملة المصرية

الضخمة وكذلك الطبقات العاملة في العراق وفي

بلاد عربية أخرى. وسيشكل هذا العملاق، لدى

تحرره من القيود التي تكبله، قوة هائلة.

ليس الهدف إلحاق هزيمة عسكرية ساحقة

بإسرائيل، حتى لو كان ذلك ممكناً، ذلك بأنه لن

يقود في حد ذاته إلى تسوية للنزاع الإسرائيلي -

الفلسطيني. فالتجارب التاريخية تعلمنا أن الأمة

المهزومة التي لا تُقدّم لها آفاق أفضل من الاقتلاع

أو الإخضاع، يمكن أن تستمر في المقاومة إلى ما

لا نهاية. وهذا لا يحل النزاع، وإنما يكتفي بقلب

شروطه.

كما أن الهزيمة العسكرية الساحقة ليست

ضرورية لتسديد ضربة قاضية للمشروع

الصهيوني، إذ يكفي تحقيق حالة من التوازن لا

تعود فيها إسرائيل قوة محلية مهيمنة وقادرة

على السيطرة على المنطقة. ولدى بلوغ هذه

المرحلة - قبل أن يصبح حتى في الإمكان

التفكير جدياً في سحق إسرائيل عسكرياً - يمكن

إغراء الإسرائيليين، وبصورة أساسية الطبقة

العاملة الإسرائيلية، بعرض سيكون رفضه

ضرباً من الحماسة: بما أنكم لا تستطيعون

العسكري الإسرائيلي، وإزالة جميع العقبات التي تحول دون ممارسة الفلسطينيين حق تقرير المصير.

ومن المطالب الإضافية إلغاء أشكال التمييز كلها ضد المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وتحويلها من دولة يهودية إثنوقراطية إلى دولة ديمقراطية لكل مواطنيها.

ومن غير الواقعي أن نتوقع أن تتم تلبية هذه المطالب إلى حد مقبول فعلاً من دون تغيير جذري في ميزان القوى الحالي. فما دام الحال على ما هو عليه الآن، فإن أي انسحاب عسكري إسرائيلي سيكون على الأرجح شكلياً لا حقيقياً، وأي استقلال أو استقلال ذاتي فلسطيني سيكون زائفاً. فضلاً عن ذلك، فما دامت الصهيونية لم تسقط، فإن إسرائيل ستستمر في ممارسة التمييز، لكن رفع هذه المطالب مهم كي تكون مؤشراً تُقاس الأوضاع الراهنة وتنتقد على أساسه.

وأبعد من هذه المطالب، فإن على الاشتراكيين أن يعلنوا ويدعموا المبادئ (المذكورة آنفاً في المقالة) التي يجب أن تحكم أي تسوية حقيقية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني: إزالة الصهيونية؛ الحقوق الفردية المتساوية للجميع؛ الحقوق الوطنية المتساوية للمجموعتين القوميتين المعنيتين مباشرة؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

أخيراً، تقع على عاتق الاشتراكيين العرب والإسرائيليين مسؤولية تاريخية خاصة: لا تحدث الثورة من تلقاء نفسها، وعندما تندلع، يمكن أن تسلك منحى كارثياً إذا خطفها قوى انكفائية. وكي تنجح ثورة عربية في تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني (ومعه المشكلات الكبرى الأخرى في المنطقة) بالطريقة الحميدة التي عرضناها هنا، فإن علينا أن نبدأ الآن بالعمل والتنظيم بصورة ديمقراطية وغير مذهبية. علينا أن ننسّق عن كثب تفكيرنا واستراتيجيتنا ونشاطنا، ونبني روابط تنظيمية على نطاق إقليمي، فنقرأ

علامات المستقبل في الحاضر. ■

وفقاً للاعتبارات الاقتصادية والديموغرافية والإدارية التي تكون قائمة حينها.

قد يقول معترضون إن هذه الرؤية تؤدي إلى إرجاء تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى أفق زمني بعيد. وإذا كان الأمر كذلك، فإن "الخطأ" لا يكمن في الرؤية، وإنما في الحقيقة الموضوعية، والطرق المختصرة التي تقترح التحرير داخل صندوق فلسطين وهمية.

وليس هذا المأزق على الإطلاق حكراً على هذا النزاع أو على الشرق الأوسط، إذ لا شك في أن الاشتراكيين الثوريين يدركون أن السبيل الوحيد لتسوية المشكلات الأكثر جوهرية في مختلف أجزاء عالمنا اليوم، بما في ذلك بعض النزاعات التي تتسبب بمعاناة لا توصف وتعوق حياة ملايين البشر، هو ثورة اشتراكية تنتصر في أكثر من بلد واحد. فالترتيبات السهلة خدعة أيديولوجية، والحلول المختصرة وهم إصلاحي.

وفي الانتظار ...

لا يعني هذا أنه ليس لدينا ما نفعله الآن سوى الانتظار مكتوفي الأيدي كي تندلع ثورة إقليمية تقودها الطبقة العاملة، وإنما يجب العمل فوراً على حشد التضامن والدعم لنضال الشعب الفلسطيني ضد القمع الشديد والفظائع التي يتعرض لها. وهذه المعركة في المديين القصير والمتوسط، هي معركة دفاعية بصورة أساسية، لكنها ترتدي أهمية حيوية، وما هو على المحك ليس أقل من تفادي الأسوأ: التطهير العرقي للشعب العربي الفلسطيني الذي يبقى هدفاً استراتيجياً للدولة الاستيطانية الصهيونية. ولهذا، يجب حشد الرأي العام العالمي، والمجتمع المدني في كل مكان، دفاعاً عن الشعب الفلسطيني، عبر مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها. وعلى الاشتراكيين أن يؤدوا دوراً خاصاً في تعبئة الحركة العمالية كي تقود هذه الحملة.

إن المطالب التي يجب رفعها في هذه الحملة هي الآتية: وضع حد فوري وغير مشروط للاحتلال

الوثيقة الأولى

ماتسبين: الموقف من الصهيونية والنزاع الفلسطيني / العربي - الإسرائيلي *

فعل أنيَّة تجاه واقع متغير بسرعة تحت ضغط أحداث جارية.

ولما وقعت حرب ١٩٦٧ المفجعة، كنا

قد أصبحنا مسلحين برؤية ومفاهيم تمكّنا من مواجهتها والتعامل مع نتائجها، ويمكن تلخيص تحليلنا كما يلي:

١- الصهيونية مشروع استعماري،

وإسرائيل، التي هي تجسيد له، دولة مستوطنين.

وجوهر النزاع الإسرائيلي - العربي هو صدام

بين الاستعمار الصهيوني والسكان الأصليين،

الفلسطينيين العرب. وإدراك ذلك لم يتطلب ذكاء

خارقاً، إذ كان يكفي لرؤيته ملاحظة حقائق

جلية. ومع ذلك، من المدهش كم هو قليل

عدد الأشخاص في الغرب الذين لا يرون هذا

الأمر على حقيقته، حتى اليوم. وفي إسرائيل،

في أواسط الستينيات، كانت ماتسبين الجهة

الوحيدة التي عبّرت عن هذه النظرة بصراحة

ووضوح (الحزب الشيوعي الإسرائيلي تجنّب

استخدام تعابير مثل "الاستعمار الصهيوني"،

وقصر جلّ نقده للصهيونية على تحالفها مع

الاستعمار الغربي ضد الاتحاد السوفياتي).

٢- أوضحنا أن الاستعمار الصهيوني

مختلف نوعياً عن جنوب إفريقيا أو الجزائر،

على سبيل المثال، فبدلاً من أن يركز على

استغلال قوة عمل السكان الأصليين، عمل على

إقصائهم ومحوهم.

وهذه الملاحظة - التي تنطوي على

دلالات بالغة الأهمية بالنسبة إلى طبيعة

النزاع والتسوية النهائية له - أتتنا بشكل

طبيعي، كوننا ماركسيين. لقد كانت طبيعة

هذا الاستعمار واضحة من غير ريب لضحايا

تأسست منظمة ماتسبين في سنة ١٩٦٢،^١

ولم يكن الدافع إلى تأسيسها قوي الصلة بالنزاع

الإسرائيلي - الفلسطيني، وإنما كان ثمرة قرار

بالانفصال عن التراث الستاليني وإنشاء منظمة

اشتراكية راديكالية مستقلة. وفي هذا الشأن

كنا، ومن دون أن ندرك ذلك في البداية، جزءاً

من حركة التجديد الاشتراكية العالمية في

الستينيات [من القرن الماضي]. وفي الأعوام

الأولى، اقتصر نشاطنا الرئيسي على الدعاية

من أجل تحسين حقوق العمال من خلال

إنشاء نقابات عمالية أصيلة، خارج قبضة

الهستدروت البيروقراطية الخائفة.

ولأننا كنا اشتراكيين متمسكين بالمبادئ،

كنا ضد الصهيونية، لكننا احتجنا إلى بعض

الوقت كي نطور تحليلاً تفصيلياً مستقلاً

للصهيونية والنزاع الإسرائيلي - العربي.

ولحسن الحظ، أتاحت لنا مهلة للقيام بذلك،

فالأعوام التكوينية الأولى لماتسبين تزامنت مع

فترة كان الصراع الإسرائيلي - العربي خلالها

في أهدأ أحواله: فترة ما بين النتيجة المباشرة

لحرب السويس ١٩٥٦ وحرب حزيران / يونيو

١٩٦٧. وهذا ما أتاح لنا أن نتداول ملياً في

القضايا بدلاً من أن نضطر إلى القيام بردات

* المصدر: <http://matzpen.org/index.asp?100>

ترجمة عن الإنجليزية: أحمد خليفة.

١ الأشخاص الأربعة المؤسسون هم: عوديد بلفاسكي؛

عكيف أور؛ موشيه ماخوفر؛ حايبم هَنغبي. وقد انضم

إليهم مجموعة من العرب على رأسها نقولا جبرا وداد

تركي. وجميع المؤسسين كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي

الإسرائيلي، وانشقوا عنه لفقدان الديمقراطية داخله،

ولتبعيته للاتحاد السوفياتي. [المترجم]

في هذا الاعتقاد يساريون في حركة المقاومة الفلسطينية، لكن، مع اشتداد قبضة الرجعية على العالم العربي، فقد كثيرون ممن كانوا يتطلعون إلى ثورة عربية الأمل، وبحثوا عن طرق مختصرة - اتضح، كما كان متوقفاً، أنها وهمية - لحل المشكلة الفلسطينية. وبقينا إلى حد ما منفردين بتمسكنا بالمنظور الإقليمي الثوري. لكن، منذ فترة حديثة جداً، أضفى هبوب العاصفة الثورية في العالم العربي صدقية كبيرة على منظورنا الإقليمي.

٤- إن نظرتنا الإقليمية إلى النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني لا تقتصر فقط على العملية التي يمكن من خلالها حل النزاع، بل تتسع لتشمل شكل الحل ذاته أيضاً. وخلافاً لكل الذين عالجوا هذه المسألة، لم نعتقد أن حلاً يمكن أن يحدث داخل حدود فلسطين (التي أنشأها الاستعماريون البريطانيون وحلفاؤهم الفرنسيون بعد الحرب العالمية الأولى). ولذلك، لم نؤيد ما يسمى حل الدولتين في فلسطين مقسمة من جديد، ولا "حل الدولة الواحدة" في فلسطين موحدة. وبدلاً من ذلك، تخيلنا دمج الجماعتين القوميتين - الفلسطينيين العرب والعبريين (الذين يُسمون اليهود الإسرائيليين) - كوحدين بحقوق متساوية داخل اتحاد اشتراكي إقليمي، أو اتحاد فدرالي في المشرق العربي.

الاستعمار الصهيوني الفلسطيني، ولاحظها أيضاً كثيرون من مناصري الفلسطينيين العرب ومؤيديهم في العالم الثالث، لكنها تمتنع على فهم كثير من المفكرين والناشطين الذين ينظرون إلى الاستعمار، ويحددون موقفهم تجاهه، من زاوية أخلاقية محضة: مثلاً، أولئك الذين يعتبرونه نتيجة أو تجلياً للعنصرية بدلاً من العكس. وقد كنا لأعوام طويلة الوحيدين فعلياً في إسرائيل والغرب الذين شددوا على الأهمية الجوهرية لهذه الميزة التي يتصف بها الاستعمار الصهيوني. وفي الأعوام الأخيرة التقطها بعض نقاد الصهيونية الأكاديميين، لكن معظمهم لم يدرك أو يعترف بأننا سبقناهم إلى ذلك قبل فترة طويلة.

٣- أَلحنا بإصرار على [أهمية] السياق الإقليمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. إن ميزان القوى، بسبب مقومات الاستعمار الصهيوني الخاصة، مائل بشدة إلى مصلحة إسرائيل (المدعومة من راعيها الإمبريالي)، و ضد الشعب الفلسطيني. ولا يمكن تعديل هذا الميزان، أو أن يصير التحرر الفلسطيني ممكناً، إلا مع حدوث تغييرٍ ثوري في المنطقة، تقوم به ثورة عربية بقيادة الطبقة العاملة، تُسقط النظم القمعية، وتوحد المشرق العربي، وتضع حداً للسيطرة الإمبريالية عليه.

ولم نكن وحدنا من يعتقد ذلك، إذ شاركنا

الوثيقة الثانية تاريخ موجز*

الاعتراف بحق تقرير المصير.
وفي ٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بعد ثلاثة أيام من شن إسرائيل حرباً على مصر، نُشر في صحيفة "التايمز" اللندنية إعلان عربي - يهودي مشترك بشأن الأزمة في الشرق الأوسط، بتوقيع ممثلي "الجبهة الديمقراطية الفلسطينية"، وممثلي ماتسبين. وتضمن الإعلان الذي كُتب وُقع عشية اندلاع الحرب، ذكراً تفصيلياً لشروط الحل المرغوب للنزاع [الفلسطيني - الإسرائيلي]: إزالة الطابع الصهيوني لإسرائيل؛ عودة اللاجئين الذين يرغبون في ذلك إلى داخل إسرائيل؛ موافقة إسرائيلية على إنشاء دولة فلسطينية، إذا اختار الفلسطينيون ذلك، واستعداد لتنازلات إقليمية من أجلها؛ تسعى إسرائيل، التي لم تعد صهيونية، لاندماج الإسرائيليين والفلسطينيين في دولة فدرالية واشتراكية، غير قومية، تشارك في عملية التوحيد السياسي والاقتصادي للشرق الأوسط بأسره.

وبعد الحرب مباشرة، في ٥ تموز/ يوليو ١٩٦٧، دعت ماتسبين حكومة إسرائيل إلى الانسحاب من المناطق التي احتلتها، وإلى عدم محاولة فرض حل بالقوة. وقد نُشر هذا البيان في العدد الأول من "ماتسبين" [الصحيفة الناطقة بلسان المنظمة] الذي صدر بعد الحرب، في تموز/ يوليو ١٩٦٧. وبعد فترة وجيزة من ذلك رفعت المنظمة شعار "يسقط الاحتلال". وصدر العدد التالي من "ماتسبين" في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧، وظهرت على غلافه صور لشوارع مقفرة في العريش التي كانت أعلنت إضراباً عاماً ضد الاحتلال، وحمل العنوان الرئيسي: "حكاية قديمة: غليان وتمرد ضد احتلال أجنبي" [...].

المنظمة الاشتراكية في إسرائيل، المعروفة باسم الصحيفة الناطقة بلسانها "ماتسبين" (البوصلة)، أنشئت في سنة ١٩٦٢ على يد مجموعة ملتفة حول أربعة أعضاء في الحزب الشيوعي الإسرائيلي [ماكي] طردوا منه بعد أن انتقدوا تأييده المطلق للاتحاد السوفياتي، وطالبوا القيادة بإتاحة إمكان نقاش ديمقراطي صريح في المسائل السياسية والفكرية. وقد دعت المنظمة إلى ثورة اشتراكية تقوم على مجالس منتخبة للعمال، وعارضت الصهيونية، ودعت إلى الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني. وفي الأعوام الأولى، عمل أعضاؤها في الأساس على إنشاء نقابات عمالية مستقلة خارج إطار الهستدوت. والأعضاء البارزون في المنظمة منذ البداية كانوا: موشيه ماخوفر، وعوديد بلفسكي، وعكيفا أور، وحاييم هِنغبي. وانضمت إلى ماتسبين في سنة ١٩٦٤ مجموعة أعضاء من العرب انشقت عن فرع الحزب الشيوعي الإسرائيلي، بينها جبرا نقولا وداود تركي. وقد انضمت على أساس من المبادئ المشتركة التالية: رفض الصهيونية؛ التزام قاطع بالاشتراكية الثورية؛ رفض عبادة الاتحاد السوفياتي واستنتاجاته الأيديولوجية والسياسية؛ رفض قاطع للاستالينية وعبادة الشخصية؛ دعم التضامن العالمي الحقيقي؛ تأييد اندماج إسرائيل في اتحاد اشتراكي عربي يكون قائماً على أساس

* المصدر: <http://www.matzpen.org/index.asp?p=toldt1>

ترجمة عن العبرية: أحمد خليفة.

تمثيل المواطنين العرب في الكنيسة. وكانت القائمة التقدمية مؤلفة من مكونين، أحدهما يهودي - إسرائيلي ("ألتر ناتيفا/ البديل")، وثانيهما عربي - فلسطيني. وبعد الانتخابات طالب عدد من أعضاء ماتسبين، مع أنصار عديدين للقائمة التقدمية، بدمج مكوئي القائمة في حركة واحدة، لكن قيادتي مكوئي القائمة رفضتا هذا الطلب. وكبديل من ذلك، طلب أولئك الأعضاء أن يتاح لهم أن يُنشئوا تحت مظلة القائمة التقدمية تنظيمًا اشتراكياً يكون مشتركاً بين كل من يريد الانضمام إليه، بغض النظر عن منشئهم. ورُفض هذا الطلب أيضاً. وفي إثر ذلك، ترك معظم أعضاء ماتسبين القائمة التقدمية، ومَن بقوا منهم في القائمة - تركوا ماتسبين. وأضعفت هذه التطورات المنظمة أكثر فأكثر، وتلاشت نشاطاتها بالتدريج. ويستمر أعضاء ماتسبين في الأعوام الأخيرة، في الالتقاء بانتظام، مرة كل أسبوعين، لكنهم لا ينشطون كمجموعة، بل إن كل واحد منهم ينشط متطوعاً في المجالات الأقرب إليه.

في سنة ١٩٧٠، انشقت عن ماتسبين مجموعتان: تحالف العمال (أفغارد)، والتحالف الشيوعي الثوري (مأفاك). وفي سنة ١٩٧٢، حدث في المنظمة انشقاق آخر، وأنشأ المنشقون هذه المرة "العصبة الشيوعية الثورية" [...]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ غيرت المنظمة اسمها من "المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية - ماتسبين" إلى "المنظمة الاشتراكية في إسرائيل - ماتسبين". وفي الثمانينيات نشط أعضاء ماتسبين في إطارات أوسع، كلجنة التضامن مع جامعة بير زيت، وشاركوا في سنة ١٩٨٢، في نشاطات احتجاجية ضد غزو إسرائيل للبنان منذ اليوم الأول. وجاءت النشاطات في الإطارات الأوسع، كأفراد وليس كمنظمة، إلى حد كبير على حساب النشاط التنظيمي المشترك. وفي سنة ١٩٨٣، ظهر العدد الأخير، العدد ٩٠، من مجلة "ماتسبين"، وفي سنة ١٩٨٤، ساهم أعضاء المنظمة في إنشاء القائمة التقدمية للسلام، التي خاضت انتخابات الكنيسة [الحادي عشر]، وكانت التنظيم الأول غير الصهيوني الذي كسر احتكار الحزب الشيوعي ونافسه على

المصادر

- ١ Moshe Machover, "Israelis and Palestinians : Conflict and Resolution," Barry Amiel and Norman Melburn Trust Annual Lecture, London, 30 November 2006:
<http://www.amielandmelburn.org.uk/articles/moshe%20machover%202006lecture-b.pdf>
- ٢ Ibid., section 2.1.
- ٣ انظر الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بيتسيلم):
الخرائط: <http://www.btselem.org/English/Maps/Index.asp>
التحليلات: http://www.btselem.org/english/Settlements/Map_Analysis.asp
- ٤ أحد الاستثناءات النادرة هو جاك كونراد "Jack Conrad, "Zionist Imperatives and the Arab Solution", *Weekly Worker*, no. 753, January 22, 2009, pp.6-7.
- ويؤيد كونراد تصوّر الدولتين إنما في شكل مختلف جداً عن ذلك الذي يقترحه ما يُسمى "المجتمع الدولي" بقيادة الولايات المتحدة، ويتطرق إلى مسألة الأوضاع والقوى الضرورية لتطبيقه. انظر:
<http://www.cqgb.org.uk/worker/753/zionistimp.html>
- ٥ انظر: "Towards the Democratic Palestine", *Fateh*, vol. II, no. 2, 19 January 1970 (وهي صحيفة إنجليزية تصدر عن مكتب الإعلام التابع لحركة التحرير الوطني الفلسطيني).
ورفضت هذه المقالة المبرمجة الرسمية صراحة فكرة إقامة دولة فلسطينية ثنائية القومية واصفة إياها بأنها "تصور خطأ": "يجب عدم الخلط بين الدعوة إلى إقامة فلسطين غير مذهبية... والدولة الثنائية القومية." علاوة على ذلك، تشدد المقالة على أن "فلسطين المحررة ستكون جزءاً من الوطن العربي، ولن تكون دولة دخيلة أخرى فيه"، وتتطلع إلى "وحدة فلسطين في نهاية المطاف مع دول عربية أخرى".
- ٦ انظر: Machover, op. cit.
- ٧ للاطلاع على سرد مختصر للخدمات التي تقدّمها إسرائيل للمصالح الأميركية، انظر ملحق Machover, op. cit. من سنة ٦٣٠ إلى سنة ١٩١٨، وتخلّله حكم الصليبيين المسيحيين خلال الفترة ١٠٩٩ - ١١٨٧.
- ٨ على سبيل المثال، لا يذكر الرحالة العربي الكبير ابن بطوطة في القرن الرابع عشر، فلسطين بذلك الاسم، مع أنه زارها، لكنه يأتي على ذكر غزة مشيراً إلى أنها "أولى البلدات السورية عند الحدود المصرية".
- ٩ في الواقع، استخدم اسم "فلسطين" في مراحل تاريخية متعاقبة، فمنذ العهد العربي الإسلامي، بعد زيارة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب القدس قسمت بلاد الشام إدارياً إلى "جند" (ولايات إدارية) منها "جند فلسطين" و"جند الأردن" و"جند دمشق" و"جند حمص"، التي استمرت طوال الفترة الأموية. وثمة نتاج في هذه التقسيمات الجديدة مع التي سبقتها من العصر البيزنطي، والتي كانت تقسم بلاد الشام إلى أربع مقاطعات كبيرة (Theme) منها مقاطعة "فلسطين الأولى" و"فلسطين الثانية" و"فلسطين الثالثة"، تماشياً مع التصنيف الرقمي البيزنطي، بينما ضُمَّت "فلسطين الثانية" بعد الفتح الإسلامي الأول إلى "جند الأردن" لتشكّل الجزء الأعظم منه. ومثّلتا تابع العهد العربي الإسلامي الأول اتباع تقسيمات إدارية بيزنطية ذات طابع عسكري، إذ بنيت كل منها على أساس عسكري بإمرة قائد، فقد تابع هذا العهد استخدام لفظ "فلسطين" الذي أخذ من العهد البيزنطي السابق، وهو لفظ يوناني أصلاً (Pealstine) استخدمه البيزنطيون. وتعرّض الجغرافيون العرب لحدود "جند فلسطين" فكان حدّه الجنوبي مدينة رفح، وحدّه الشمالي قرية اللجون على الطرف الغربي لمرج ابن عامر (فكان كل من جبل الكرمل ومدينة حيفا يقع خارجه)، وامتدّ شرقاً من بيسان شمالاً حتى مدينة أيلة وخليج العقبة جنوباً مروراً بوادي عربية و"أرض قوم لوط" شرقي البحر الميت، فشمّل منطقتي جبال (جبال أدوم) والشراة (جبل سعير) شرقاً. انظر: خليل عثمانة، "فلسطين في خمسة قرون: من الفتح الإسلامي حتى الغزو الفرنسي، ٦٣٤-١٠٩٩"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١٧٤-١٨١).

- ١١ لا شك في أنه كانت للإمبريالبيين البريطانيين أسباب استراتيجية أكبر للرغبة في حكم ذلك البلد.
- ١٢ إشارة إلى مؤتمر سان ريمو في أبريل/ نيسان ١٩٢٠، والذي قررت فيه الدول الإمبريالية المنتصرة (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان) مصير الشرق الأوسط.
- ١٣ ورد هذا الاقتباس في كتيب لبن - غوريون نشرته اللجنة المركزية لـ "ماباي" في آذار / مارس ١٩٥٧، بعنوان: "من أجل ماذا حاربنا، لماذا انسحبنا، ماذا حققنا" (*Al mah lahamnu, madu'a pinninu, mah hissagnu*). و"ماباي" هو مختصر الاسم العبري الذي كان حزب العمل الإسرائيلي يستخدمه في ذلك الوقت.
- ١٤ للاطلاع على رواية موجزة عن هذه المحاولة الفاشلة وأسباب إخفاقها، انظر: Conrad, op. cit.
- ١٥ بالتأكيد، إذ إن الاسمين استخدمما في القدم للإشارة إلى نطاقات كانت تحدّد بطرق مختلفة ومتغيرة.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوصلو إلى خريطة الطريق

٣

الطريق إلى خريطة الطريق

٢٠٠٠ - ٢٠٠٦

أحمد قريع (أبو علاء)

٥٢٢ صفحة ١٥ دولاراً (تجليداً عادياً)

٢٠ دولاراً (تجليداً فنياً)